NÛJEN
التجديد
جريدة التجديد العدد (20) 2026

الدكتور رزكار قاسم
رئيس حركة التجديد الكردستاني - سوريا

سياسة التبرير والهروب من الواقع: قراءة تحليلية في سلوك النخب والأنظمة

في المشهد السياسي المعاصر، لا يمكن فهم ديناميكيات الفشل والانهيار دون التوقف مطولاً عند ظاهرة عميقة الجذور تتجاوز حدود السلوك الفردي لتتحول إلى بنية ذهنية ومنهج إداري كامل، وهي ما يمكن تسميته بسياسة التبرير والهروب من الواقع. هذه السياسة لا تظهر فجأة، بل تنمو تدريجياً داخل الأنظمة والأحزاب والحركات السياسية، حتى تصبح مع الوقت الإطار الناظم لكل خطابها وممارساتها، فتفقد القدرة على التمييز بين الحقيقة والوهم، وبين التقييم الموضوعي والتبرير الدعائي.

إن سياسة التبرير، في جوهرها، ليست سوى آلية دفاعية تلجأ إليها القيادات السياسية عندما تعجز عن تقديم إنجازات حقيقية أو عندما تواجه إخفاقات بنيوية لا يمكن إخفاؤها بسهولة. وهنا يبدأ نسج الروايات البديلة، حيث تتحول الأخطاء إلى "نتائج طبيعية لظروف معقدة"، وتُعاد صياغة الفشل على أنه "مرحلة ضرورية في مسار طويل". أما الهروب من الواقع، فهو المرحلة الأكثر خطورة، إذ لا يقتصر على التبرير، بل يتعداه إلى إنكار الوقائع الصلبة واستبدالها بعالم متخيل، تُصاغ فيه الحقائق وفق الحاجة السياسية لا وفق المعطيات الموضوعية. ومع مرور الوقت، يتماهى الخطاب مع هذا الوهم إلى درجة أن صانعيه أنفسهم يبدأون بتصديقه.

ولا يمكن فهم انتشار هذه الظاهرة دون تفكيك البيئة التي تنتجها. حين تغيب المساءلة، وتُعطل آليات الرقابة، يشعر المسؤول بأنه فوق المحاسبة، فيتحول التبرير من خيار إلى ضرورة لحماية موقعه. وفي الأنظمة التي تفتقر إلى ثقافة ديمقراطية حقيقية، يصبح النقد تهديداً لا فرصة، ويُنظر إلى الاعتراف بالخطأ كضعف لا كقوة. كما أن الخوف من فقدان السلطة يلعب دوراً محورياً، إذ يدفع القيادات إلى التمسك بالسرديات المضللة حتى لو كانت على حساب الواقع. ولا يمكن إغفال دور الإعلام الموجّه الذي يتحول إلى أداة تضليل ممنهجة، يعيد إنتاج الروايات الرسمية ويمنحها شرعية زائفة. أما العقلية الأيديولوجية المغلقة، فهي توفر الغطاء النظري لهذا السلوك، إذ تضع المشروع السياسي في مرتبة "المقدس" الذي لا يجوز نقده، مما يجعل التبرير وسيلة لحمايته من الانكشاف.

وتتجلى هذه السياسة في مظاهر متعددة، لكنها تتقاطع جميعها عند نقطة واحدة: الهروب من المسؤولية. فكل إخفاق يُعزى إلى مؤامرة خارجية، وكل نجاح مهما كان محدوداً يُضخّم ليغطي على إخفاقات أعمق. ويحل الخطاب العاطفي محل التحليل العقلاني، فتُخاطب الجماهير بلغة الإثارة لا بلغة الوقائع. كما يتم تأجيل الاعتراف بالفشل عبر الحديث المستمر عن "مرحلة انتقالية" بلا أفق زمني واضح، في حين تُختزل المعارضة في صورة "عدو" يجب شيطنته، بدلاً من التعامل معها كجزء طبيعي من الحياة السياسية. غير أن الأخطر من الفشل نفسه هو الاستمرار فيه دون مراجعة. فحين يُمنع الاعتراف بالمشكلة، تتراكم الأزمات وتتحول إلى أزمات مركبة يصعب احتواؤها. ومع مرور الوقت، يبدأ التباعد بين الخطاب الرسمي والواقع المعيش بالاتساع، مما يؤدي إلى تآكل الثقة بين الشعب والقيادة. وتتحول المؤسسات من أدوات لإدارة الدولة إلى أدوات لتبرير قراراتها، فتفقد وظيفتها الأساسية وتصبح جزءاً من الأزمة لا من الحل. كما أن القرارات التي تُبنى على معطيات مزيفة تقود بالضرورة إلى نتائج كارثية، تزيد من حدة الأزمات بدلاً من معالجتها. وفي هذا المناخ، يتسلل الإحباط إلى المجتمع، ويتحول اليأس إلى حالة عامة، تمهد لتفكك النسيج الاجتماعي وانهيار الروابط الوطنية.

وفي مقابل هذا المسار، تقف الواقعية السياسية بوصفها نقيضاً جذرياً لسياسة التبرير. فالواقعية لا تعني الاستسلام أو التراجع، بل تعني القدرة على قراءة الواقع كما هو، بكل تعقيداته وتحدياته، وتحديد الإمكانيات المتاحة بدقة، ثم العمل ضمن هذه الحدود لتحقيق أفضل النتائج الممكنة. إنها تتطلب شجاعة الاعتراف قبل شجاعة الفعل، وتقوم على مبدأ أن مواجهة الحقيقة، مهما كانت قاسية، هي الطريق الوحيد لتغييرها. أما التبرير والهروب من الواقع، فيقدمان راحة مؤقتة، لكنه راحة خادعة، إذ يخفيان تحت سطحها بذور الانهيار القادم.

إن تجاوز هذه الظاهرة لا يمكن أن يتم بقرارات شكلية أو إصلاحات سطحية، بل يتطلب تحولاً عميقاً في الثقافة السياسية. يبدأ ذلك بترسيخ قيمة النقد الذاتي بوصفه أداة للبناء لا للهدم، وبإعادة الاعتبار لمبدأ المحاسبة كركيزة لأي نظام سياسي سليم. كما أن وجود إعلام حر ومسؤول يشكل شرطاً أساسياً لكشف الحقائق ومنع احتكار الرواية. ولا بد أيضاً من فتح المجال أمام الكفاءات المستقلة للمشاركة في صنع القرار، بعيداً عن منطق الولاء الضيق. وفي جوهر كل ذلك، يجب إعادة تعريف العلاقة بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة، بحيث تصبح الأولى هي المرجعية العليا التي يُقاس عليها كل فعل سياسي.

وفي الخاتمة، يمكن القول إن سياسة التبرير والهروب من الواقع ليست مجرد خطأ في إدارة الأزمات، بل هي انحراف استراتيجي يقود حتماً إلى تفكك أي مشروع سياسي، مهما بدا قوياً في لحظة ما. فالتاريخ لا يرحم الأنظمة التي ترفض التعلم من أخطائها، ولا يمنحها فرصة دائمة لإعادة إنتاج ذاتها عبر الوهم. إن الأمم التي تملك شجاعة مواجهة الحقيقة هي وحدها القادرة على البقاء والتجدد، أما تلك التي تختار تزييف الواقع، فإنها لا تفعل سوى تأجيل لحظة السقوط.

وفي النهاية، تبقى الحقيقة الأكثر بساطة وعمقاً في آن واحد: الاعتراف بالمشكلة هو البداية الحقيقية لكل حل، أما إنكارها فليس سوى الخطوة الأولى في طريق الانهيار.

في كل مـرة نقـرأ فيهـا خطابًا سياسـيًا، نظن أننـا أمـام موقـفٍ آنيّ صيغ تحت ضغـط اللحظـة، لكن مـا لا ننتبـه إليه هـو أن الفكـرة، في جوهرهـا، تشـبه الشـيفرة الوراثية؛ تحمل داخلهـا تاريخًا طويـلًا من التراكـم والانتقـال والتحوّل.

في التجربـة الكرديـة، يتشـكل الفعـل السـياسي كامتـداد لذاكـرة طويلة من التجـارب والانقطاعات وإعادة التشـكل، مـن البنـى التقليديـة إلى التنظيـمات الحديثـة، كـما لـو أن هناك "شـيفرة سياسـية عميقة" تتكفّل بحفظه وتطويره.

وعـبر التحـولات التاريخية الكـبرى، من لحظـات الانكسـار إلى مراحل إعـادة التنظيـم، تبدّلت أشـكال الحضور السـياسي الكـردي دون أن ينقطع مسـاره. لم تكن هذه التحولات مجـرد ردود فعل على الظروف، بـل عمليات إعادة صياغـة عميقة للبنية السياسـية نفسـها، حيـث أُعيد تعريـف الأدوات والأولويـات وحتى طرق التفكير السـياسي.

اليوم، تقف السياسـة الكردية أمام مرحلة مختلفة تتسم بتعقيد غير مسـبوق. تعدد الفاعلين، وتشابك المصالح الإقليمية، وضغـط التحـولات الدولية، كلها عوامل تفرض إعادة قراءة الشـيفرة السياسـية من جديد. لم يعد السـؤال فقط كيف يمكن الاسـتمرار، بل كيف يمكـن إعادة تنظيم الفعل السـياسي ليكون أكثر قدرة على التأثير ضمـن واقع سريع التحول.

لكـن الواقـع الكـردي لا يكفيـه السرد التاريخـي فقط، وإنمـا يحتاج إلى تشـخيص "المـرض السـياسي" في واقعه. وتظهـر هـذه التعقيـدات بوضـوح في التحـولات الجاريـة في عفريـن ومناطـق شـمال وشرق سـوريا، وصـولًا إلى كوبـاني ورأس العـين وتـل أبيـض، حيـث لا يقتـصر المشـهد عـلى صراع تقليـدي عـلى السـيطرة، بـل يتجـاوز ذلـك إلى سـعيٍ مسـتمر لبنـاء نمـاذج قائمـة عـلى الاسـتقرار وحمايـة المجتمـع.

وفي هذا السـياق، يبقى سـؤال العودة حاضرًا بقوة، خاصـة في رأس العين وتل أبيض، حيث ترتبـط الإجابة عليه بجملة مـن العوامل المعقـدة: موازين القوى، التفاهـمات الإقليمية، والقدرة على إعـادة بناء بيئة آمنة ومسـتقرة. لا يتعلق الأمـر بإرادة سياسـية فقط، بـل بشروط واقعيـة تتصل بالأمن والاسـتقرار والبنيـة الخدمية، بما يضمـن عودة آمنة وكريمة للسـكان. ويظل هذا الملف حتى الآن جزءًا من مسـار مفتوح على احتمالات متعددة لم تُحسـم بشـكل نهائي.

كـما شـهدت عفرين عودة عدد مـن الأهالي إلى مناطقهـم، رغم أن هذه العـودة ما تزال غير مكتملـة وتواجه جملة مـن التحديـات الأمنية والاقتصادية والمعيشـية. فقـد ترتّب على سـنوات النزوح الواسـع تغيّر في البنية السـكانية، إضافـة إلى صعوبات تتعلق باسـتعادة الممتلـكات وإعادة بناء الاسـتقرار الاجتماعـي والثقة داخـل المجتمع. ورغم هـذه التعقيدات، تظل مسـألة العـودة أحد الملفات الأساسـية المرتبطة بمسـتقبل الاسـتقرار في المنطقـة، وبقدرة الأهـالي على إعـادة ترميم حياتهم بشـكل تدريجي ومسـتدام. اللافـت أن هذه المرحلـة، رغم تعقيدهـا، لا تخرج عـن منطق التراكم نفسـه. فالتجربـة الكردية، مثـل الجينات، قادرة على الانتقـال عبر الزمـن دون أن تفقد جوهرها العمـلي. تتغـير الأدوات، وتتبـدل التحالفات، وتتطـور اللغة السياسـية، محافظة على التماسـك البنّاء وقـوة البقاء.

الفاعـل السـياسي، حين يتحرك، لا يبـدأ من الصفر. هو، في مسـتوى ما، يعيد ترتيب عنـاصر موجودة ويعيد تركيبهـا بما يناسـب المرحلـة. الفعل هنا ليس قطيعـة تامة، بل إعادة تشـفير. لذلك تبـدو بعض التحولات جديـدة في ظاهرها، لكنها في العمق امتداد لمسـارات أقـدم، حتى في أكثر اللحظات التي تبدو فيها السياسـة وكأنهـا تعيد تعريف نفسـها بالكامل. وإذا كان العلم قد كشـف أن الحمض النووي يحمـل تاريخ الكائنات، فـإن التجارب السياسـية تحمـل تاريخ الشـعوب في بنيتها الداخلية. كلاهما لا يعمل بشـكل عشـوائي، بل وفـق أنمـاط تتكرر وتتحول؛ الفـرق أن الأول يُقـرأ في المختبر، والثاني يُقـرأ في الواقع. في هـذا المعنى، يمكن النظـر إلى التجربة الكردية كعملية مسـتمرة من إعادة الإنتاج السـياسي ومسـار تراكمي يُبنـى عبر الزمن. كل مرحلـة تضيـف طبقة جديـدة، وكل جيل يعيـد صياغة ما سـبقه دون أن ينفصل عنـه بالكامل. لهذا، حـين نراقب المشـهد اليوم، لا نـرى لحظة سياسـية عابرة، بل مسـارًا طويلًا يعيد تشـكيل نفسـه تحت ضغـط الواقع، من عفريـن إلى كوبـاني ورأس العين وتل أبيـض، وصولًا إلى القامشـلي وعامـودا والمالكية. وكأن مـا يحـدث ليس مجرد سياسـة يومية، بل شـيفرة تُكتـب وتُعاد كتابتهـا بصمت، لكنهـا لا تتوقف.

بيان الى الرأي العام ..

يمر غرب كردسـتان اليوم بمرحلة انتقالية تاريخية، ومنـذ 10 مارس 2025، تجري عملية سياسـية جديدة، ومنذ 29 ديسـمبر، بدأ الاندماج مع الدولة السـورية. ولنجاح هذه العملية وبناء سـوريا متعددة الأعراق، مـن الضروري أولاً الاعتراف باللغة الكردية كلغة رسـمية، واعتمادها كلغة تعليم في مناطق غرب كردسـتان، ودمج جميع مؤسسـات ومؤسسـات اللغة والتعليم بطريقـة لائقة وديمقراطية. لذلك، فإن الاعتراف باللغة الكردية هو المقياس الرئيسي للمواطنة المتساوية والديمقراطية. لكن للأسـف، نسـتنتج من الأحـداث الأخيرة في قـصر العدل في الحسـكة أن حكومـة دمشـق المؤقتة ترغـب في إعادة سياسـة العنصرية واللغـة الواحدة إلى سـوريا، وعـلى غـرار الحكومـة السـابقة، لا تعـترف بأي لغـات أخرى. وفي هـذا السـياق، فـإن الإجـراءات التـي يتـم اتخاذهـا والبيانـات الرسـمية التـي يـدلي بهـا مسـؤولو حكومة دمشـق هـي مصـدر خزي للأكراد، الذين يشـكلون أمة أصلية في هذه الأرض وهذا البلـد، الحق في أن تكون لغتهم رسـمية وأن تُسـتخدم في جميع المؤسسـات الحكومية والهيئات في المناطـق الكردية. اللغة الكردية هي قيمة أساسـية في سـوريا وجزء أساسي من سـيادة هذا البلد. يجـب عـلى الدولـة أن تعتـبر حمايـة جميـع اللغـات الحيـة في سـوريا، بمـا في ذلـك اللغـة الكرديـة، واجبهـا الأسـاسي. وبـدلاً من حظر اللغـة الكرديـة وإخفائها، كنـا نتوقع من الحكومـة المؤقتة في دمشـق أن تزيـل أولاً رمـوز وآثـار الغـزو في عفريـن وسره كانييـه وأن تفتـح الطريق أمـام اللغـة الكردية في تلـك المناطـق، لأنها مناطـق كردية. وفي الوقـت نفسـه، فإن نمـوذج الـدرس الاختياري، الذي يسـتغرق سـاعتين في الأسـبوع، لا يتوافـق مـع حقيقـة شـعبنا الـذي يعيـش عـلى أرضـه التاريخيـة، وهـو أكبر ظلـم يقف في طريـق بناء سـوريا موحـدة ومركزية. لغتنا هي حقنا الأسـاسي، والاعتراف بها هو عدسـة مكبرة لنجاح هذه العملية الجديدة. لذلـك، نطلـب مـن جميـع القـوى الدولية - وخاصـة الجهـات الفاعلـة المعروفـة في سـوريا كضامنـين - أن تلعـب دورًا إيجابيًـا في هـذا الصـدد لضـمان حقنـا اللغـوي في الدسـتور الجديـد. كـما نطلب مـن رئاسـة الجمهورية السـورية الاعتراف باللغـة الكردية كلغـة رسـمية بمرسـوم خـاص حتى يتـم وضع الدسـتور الأسـاسي. كـما نأمـل مـن شـعبنا أن يسـتفيد مـن هـذا الإنجـاز وأن يدعو بصـوت واحـد مـن أجـل بنـاء مسـتقبل مـشرق ووعـي لأطفاله. نحتفـل بيـوم اللغـة الكرديـة، الـذي يُحتفـل بـه سـنويًا في 15 مايـو، نحـن، حركـة التجديـد الكردسـتاني، مـن الآن فصاعـدًا مع شـعبنا، ومـع العاملـين ومعلمـي اللغـة وجميـع الأكـراد الذيـن بذلـوا جهـودًا في هـذا الصـدد ونبـارك لهـم هـذه المناسـبة .

بقلم: نوروز رستم
كلنا YPJ.. كلنا آرين ميركان

”إن جسدي قد يرحل، لكن إرادتي تعيش فيكن. لستن وحيدات في هذه المعركة؛ فكل حرة في هذا العالم هي صدى لصوتي، وامتداد لنضالي.“

بهذه الكلمات، لا تزال الشهيدة آرين ميركان تخاطب ضمير الإنسانية، متجاوزةً حدود الزمان والمكان. في وقتٍ يظن فيه البعض أن الحرية مجرد شعار، تقف مقاتلات وحدات حماية المرأة (YPJ) لتثبت بالدم واليقين أن الحرية فعلٌ وإرادة. آرين لم تدافع عن مدينة أو منطقة أو جبهة فقط؛ بل دافعت عن كرامة المرأة والإنسانية وجعلت من جسدها جسراً تعبر عليه إرادة نساء العالم نحو الحرية. لقد أظهرت أنّ المرأة لا يمكن استعبادها، وأن إرادتها لا يمكن أسرها، وأن فكرة الحرية قادرة على الولادة حتى في أحلك ظروف الحصار.

عندما واجهت آرين جحافل الظلام الفاشي في معركة كوباني الملحمية، لم تكن تنظر إلى لحظة استشهادها كـ ”نهاية“، بل كبداية لعهدٍ جديد. لقد صاغت بعمليتها الفدائية رسالة مدوية، موجهة لكل امرأة في هذا العالم تُسلب حريتها وتُقمع تحت وطأة هيمنة المجتمع الذكوري: ”لستن وحيدات“. لم تكن خنادق ”وحدات حماية المرأة“ (YPJ) مجرد سواتر ترابية في روج آفا، بل تحولت إلى ملاذٍ آمن لكل روحٍ حرة، ومركزٍ ثقلٍ روحي يشدُّ أزر كل امرأةٍ ينهش الظلم أحلامها في أي بقعة من العالم. لقد أثبتت هؤلاء البطلات أن التضامن النسوي ليس مجرد شعار، بل هو السلاح الأسمى الذي يكسر شوكة التهميش. فمن رمادِ ”كوباني“ الصامد، انطلقت صرخة ”المرأة، الحياة، الحرية“ لتصبح لغةً عالمية؛ جسراً يربط بين وجعِ كل امرأةٍ مقهورة في غرفتها المغلقة، وبين إرادة المقاتلة التي تذود بدمها عن كرامة الإنسانية جمعاء. إننا اليوم، ومن خلال هذا التكاتف، نعلن للعالم أن القيد الذي حاولوا تكبيلنا به قد تحطم، وأننا حين نتحد، لا يمكن لأي ظلامٍ أن يطالنا.

هذه الروح الأممية تجسدت في مسيرةٍ نضاليةٍ تتجاوز الحدود الجغرافية والأعراق؛ فالمقاتلة ”إيفانا هوفمان“ برهنت أن وحدات حماية المرأة فكرةٌ إنسانيةٌ عابرة للحدود، بينما جسّدت ”جيان تولهلدان“ أن المقاومة ليست مجرد شجاعةٍ في جبهات القتال، بل هي وعيٌ منظمٌ يمتد من الدفاع عن الأرض إلى البناء الاجتماعي. إن ذكر هذه الأسماء من آرين إلى إيفانا، وجيان، وآفيستا، وغيرهن من اللواتي لا يسعهنَّ الحصر لا يعني إنتاج الحزن فقط. إن ذكرها يعني تحمل مسؤولية سياسية وأخلاقية. فالنضال لا يعيش بمؤسساته فقط، بل بالناس الذين يمنحون هذه المؤسسات روحها. وإذا كان الاعتراف بوحدات حماية المرأة مطلوباً اليوم، فهو ليس مطلوباً من أجل مكانة الأحياء فقط، بل أيضاً وفاءً لذاكرة النساء اللواتي استشهدن في هذا النضال. لا يمكن لأي نظام جديد أن يكون عادلاً إذا تجاهل جهدهن وشجاعتهن ودورهن الطليعي والاحترام الذي صنعنه. وإذا مُحيت أسماؤهن، فلن يكون الظلم موجهاً إلى الماضي وحده، بل إلى المستقبل أيضاً.

من كل بقعة في الارض اليوم ندعم YPJ فكل رصاصة انطلقت من بنادقهن في وجه عتمة الظلام، كانت صرخةً مدوية دفاعاً عن كرامة كل امرأةٍ على وجه الأرض. إنهن لا يذدنَ عن جغرافيا الشمال السوري فحسب، بل يقاتلن في خنادقِ التاريخ ليُعيدنَ للمرأة حقها في الوجود، محطماتٍ قيود التقاليد البالية، ومهشماتٍ سطوة القهر التي حاولت طويلاً وأد إرادتهن. هذا الخط الأحمر ليس إصراراً على الحرب، بل إصرار على الحرية. إنه ليس انفصالاً، بل ضمانة أخلاقية للعيش المشترك الديمقراطي. إنه ليس مطلباً تنظيمياً ضيقاً، بل اعتراض كوني على إعادة دفع النساء إلى خارج التاريخ. فكل سلام لا يضمن مؤسسات حرية المرأة سيكون سلاماً ناقصاً؛ فالخطر الأكبر اليوم يكمن في امتصاص هذا المعنى التاريخي وتفريغه. عدم الاعتراف ليس مجرد ”عدم ذكر الاسم“. إنه محو للذاكرة. إنه مصادرة للجهد. إنه إذابة لمؤسسة حرية المرأة داخل عقل الدولة الذكوري. إنه شكل آخر من القول: ”كنتنّ موجودات في الحرب، أما النظام الجديد فنحن من سيبنيه“ومن هنا تنبع الصدمة التي تُعاش اليوم. إن احتمال عدم الاعتراف بوحدات حماية المرأة لا يثير القلق على مستقبل مؤسسة فقط، بل يفتح من جديد جرحاً عميقاً عاشته النساء مراراً عبر التاريخ. كانت النساء حاضرات في الثورات، ثم أُقصين عن مؤسسات ما بعد الثورة. دفعن أثماناً في الحروب، ثم نُسين على طاولات السلام. حملن المجتمعات على أكتافهن، ثم جرى تهميشهن عند كتابة مستقبل تلك المجتمعات. ويجب فهم هذا الغضب بشكل صحيح. إنه غضب بنّاء لا هدّام. إنه دفاع عن الكرامة لا كراهية. إنه مطالبة بالعدالة التاريخية لا انتقام. غضب حركة حرية المرأة هو غضب يدافع عن الحياة. إنه يقول: لا يمكن نسيان ثمننا. لا يمكن محو أسمائنا. لسنا صوراً تُستدعى في أزمنة الحرب الصعبة ثم تُنسى؛ نحن الإرادة المؤسسة للمستقبل الديمقراطي. هذا الغضب طاقة أخلاقية تدافع عن حق النساء في إعادة بناء أنفسهن وبناء المجتمع. **بأصواتنا، بأقلامنا، وبمواقفنا الثابتة، نقولها للعالم أجمع:** لقد أثبتم أنكم لستم وحيدات، واليوم نعلن للعالم أن نحن أيضاً لسنا وحدنا، لأننا جميعاً نقف كجسدٍ واحد خلف YPJ

بقلم: محمد أحمد كشمه
العدالة المؤجلة: القضية الكردية ومدخل بناء الدولة السورية الحديثة

ليست القضية الكردية في سوريا ملفًا طارئًا، بل جرحٌ تاريخيٌّ طال أمده، تشكّل عبر عقودٍ من التهميش وتقييد الهوية واللغة والمشاركة العامة. إن الحديث عن مستقبلٍ سوريٍّ مستقر لا يمكن أن يكتمل دون مقاربةٍ صادقةٍ لهذه القضية، تقوم على الاعتراف بالحقوق والالتزام العملي بتحقيقها. الأكراد جزءٌ أصيل من نسيج هذا الوطن، حضورهم ليس هامشًا في الجغرافيا ولا في التاريخ، بل مكوّنٌ أساسي في بناء المجتمع السوري. ومن هذا المنطلق، فإن حقوقهم ليست مِنّةً تُمنح، بل استحقاقٌ يُصان: حقّ العيش الكريم، وحقّ المشاركة الكاملة في مؤسسات الدولة، وحقّ الوصول إلى المناصب على أساس الكفاءة، لا على أساس الانتماء. لقد أثبتت التجارب أن الإقصاء لا يصنع استقرارًا، وأن تقييد اللغة والثقافة لا يبني دولة. على العكس، فإن الاعتراف بالتعددية اللغوية والثقافية يعزّز الوحدة الوطنية ويمنحها عمقًا إنسانيًا وقانونيًا. إن صون اللغة الكردية، وتمكينها في التعليم والثقافة والإعلام، هو جزءٌ من صون كرامة مواطنيها، ومن بناء ثقةٍ طال انتظارها. الاندماج الحقيقي لا يعني الذوبان، بل المشاركة المتكافئة. دولة القانون التي ننشدها هي تلك التي تفتح أبوابها أمام جميع أبنائها دون تمييز، وتُخضع الجميع لميزانٍ واحد من الحقوق والواجبات. فيها يكون الطريق إلى الخدمة العامة والمناصب العليا مفتوحًا بالكفاءة والنزاهة، لا مُغلقًا بسقوفٍ غير مرئية. كما أن أي مشروعٍ وطنيٍّ جاد لا بد أن يتضمن إصلاحاتٍ مؤسسية واضحة: قوانين تحظر التمييز صراحةً، آليات رقابةٍ مستقلة، تمثيلًا عادلًا في الإدارات المحلية والمركزية، وسياساتٍ تعليمية وثقافية تُنهي إرث التهميش. هذه ليست مطالب فئوية، بل شروطُ دولةٍ حديثةٍ تحترم مواطنيها. إن الإنصاف لا يتعارض مع الوحدة، بل يؤسس لها. وسوريا التي نحلم بها ليست دولةَ غالبٍ ومغلوب، بل دولة مواطنةٍ متساوية، تُعرَّف بالقانون والعدالة، وتحتضن تنوعها بوصفه مصدر قوة لا سبب انقسام. الرسالة واضحة: لا استقرار بلا عدالة، ولا عدالة بلا مساواة. وحقوق الأكراد—كغيرهم من أبناء هذا الوطن—يجب أن تُصان اليوم قبل الغد، قولًا وفعلًا. فبهذا وحده تُبنى الثقة، ويُفتح باب المستقبل لسوريا التي تستحقها جميع مكوّناتها.

ذكرى حملات الأنفال السيئة الصيت
(حملات تدمير كوردستان وابادة شعبها)

بقلم: غفور مخموري
السكرتير العام لـ YNDK

مدخـــل : تقع كوردســتان كوطــن محتل مجزأ دولياً في الشرق الأوســط في موقع جداً اســتراتيجي على الخارطة السياســية، وان معظم المصادر الأساســية لطاقة المنطقة كائنة في أطار أرض كوردســتان النفط، الذي هو أحد المصادر الرئيســية للطاقة بنســبة ماموجود في كوردســتان، حيــث يمكننا القول بــأن أكبر احتياطي للنفط في المســتقبل مصــدره كوردســتان، اضافة الى وجود احتياطــي كبير للكبريت والفوســفات والذهب واليورانيــوم والحديد والمعــادن الأخرى، وكذلك اســتناداً الى الزراعــة ووجود مصادر كثــيرة للمياه، كل هــذه تظهر غنى أرض كوردســتان. إضافة إلى ما ســبق ذكرها، فإن كوردســتان بلاد متلاصقة مترابطة تقع وســط شرق الاوســط، وكذلك لها أهمية وغنى متعــدد الأبعاد، خاصة في مجــال الجيوبوليتيكي حيــث أنها تعد إحــدى أهم الأقاليم الجغرافيــة في العالم . إن كوردســتان ذات ســتة أبــواب، باب ينفتح نحــو الأناضول و أوروبــا، والباب الثــاني نحو قوقاز و روســيا، والباب الثالث نحو آســيا الوســطى، والبــاب الرابع ينفتــح على عالم إيــران، والباب الخامــس يكون نحو الشــام، والباب الســادس نحو بلدان الخليــج. ولذلك فأن كوردســتان كانت دائماً محــط أنظار الدول القوية ونقطــة اصطدام القوى التوســعية والاحتكارية لاحتلال أرضهــا ونهب ثرواتها. لو رجعنــا الى التأريخ القديم جــداً ك(جالديران و لوزان) اللتــين كانتا جريمتين كبيرتين ضــد كوردســتان والقومية الكورديــة وقد أصبحتا ســبباً لتجزأة واحتلال كوردســتان، لكــن لم تمر نتائــج تلك الجرائــم دون الجــواب ورد الفعل، بل ان الشــعب الكوردي عــلى امتداد تأريخ التقســيم واحتلال أرضــه، بهدف الدفاع عن وجــوده وبقائه وطرد المحتلين من أرضه وانشــاء الكيــان القومي والوطني كان دائمــاً في تضحيات ثورية ضد المحتلــين والمضطهدين، اضافــة الى ذلك خلال امتداد وطوال هذه التضحيات الجســام، كانت الأوضــاع الدوليــة والأقليمية والمحلية أيضاً، كان القســم الأعظــم مباشرة منها وقفوا ضــد حركته التحررية وقســم آخر منهــم لم يكونوا على مســتوى ثقل واهمية وعظمــة الحركة، ولكــن الذي يمكــن أن يعتز بــه الكــورد الى الآن هو أنــه نتيجة لتضحياتــه البطولية رغــم وجود الكثرة الكاثــرة من أعدائه الشرســين الهمجيين تمكن ان يحافظ عــلى وجوده كقوميــة، وتمكن أيضاً الدفــاع عن وجــوده وبقائه، ويحمي نفســه من الانقراض والفناء. ولاشــك ان هذا يعــد نقطة لامعة لتأريــخ الكورد واكبر مكســب لتضحياته. بالنســبة للوضع الســياسي في كوردســتان فأن احتلال كوردستان لم يكــن مثل احتلال الــدول الأخرى وكوردســتان كأرض مرت بعدة مراحل للتقســيم فقد انقســمت بين عدة قــوى، فلأول مرة قســمت أرضها بعــد معركة(جالديران) في عام 1514م، بــين الأمبراطوريتين الصفويــة والعثمانية وبعد ذلك في (ســايكس- بيكو) ثــم في (لوزان) حيث قســمت عــلى أربعــة دول مختلفة سياســياً (العــراق- تركيا- ايران- ســوريا) هذا التقســيم ادى الى ان تحكم كوردســتان أربعة سياســات مختلفة ومــن الناحيــة الاجتماعية نــرى أن الأمة الكورديــة كأحدى امم الشرق الأوســط قد قســمت على ثلاث أمــم كبيرة وهــي الأمــة العربية والتركيــة والفارســية. نحن في الجنــوب واخواننــا في الغرب أكثر تأثــيراً بالفكر العــربي والثقافة العربيــة والعادات والتقاليــد العربيــة هذا التأثير مــازال موجوداً لحــد الآن، لأن الأمة الحاكمة تســعى دوماً ان تفــرض تراثها وثقافتهــا وعلاقاتهــا الاجتماعية على الأمة المضطهــدة النظام في ســعي مســتمر لمحو العادات والتقاليــد الاجتماعية للأمة الكورديــة وتزيل الطابع القومي الكوردي، كذلك في شــمال كوردســتان نــرى ان الثقافة القوميــة التركية غالبة عــلى امتنــا وفي الشرق فأن الفكــر الفارسي والثقافة الفارســية غالبة عــلى امتنا، ومن الناحيــة الاجتماعية لقــد خلقت ثلاث وقائع مختلفــة، إذاً فأن التأثــيرات التي كانت عــلى امتنــا وعلى التاريــخ جعلت مــن ان يكون ظرف احتــلال كوردســتان مختلفاً جــداً عن احتــلال الدول الأخرى على ســبيل المثــال (فيتنام وكوبا وفلســطين...الخ) كانــت لديها مشــاكل مع محتل واحد لكن المشــكلة الرئيســية للأمــة الكوردية هي ان لديها مشــكلة مع أربعة محتلين من الناحية السياســية. ومــن الناحية الاجتماعية كــما اشرت فأن هــذه التأثــيرات قد اضرت كثــيراً بنضال الأمــة الكورديــة، لذا نرى بــأن حــدوث أي تقدم في جنوب كوردســتان في هــذه المرحلة يكون لــه تأثير مباشر عــلى الاجــزاء الثلاثة الأخرى من كوردســتان مما يجعــل من دول المنطقــة ان تكون في ســعي مســتمر ودائم حتى لايســود الهدوء والاســتقرار في جنوب كوردســتان كي لايؤثــر عــلى الحركة السياســية الكورديــة في الاجزاء الأخــرى من كوردســتان ولهذا الســبب فــأن أي تغيير أو تطــور خارجي باتجاه كوردســتان يجــب ان يراعي مصالح دول المنطقــة وهــذا معناه ابعاد تلك الدول الخارجية نفســها من مســاندة شــعبنا.

التعريــب والأنفال : جريمة تعريب كوردســتان مــن الجرائم الكــبرى التي نفذت وتنفذ ضد شــعبنا الكوردي من قبل الأنظمة المحتلة لكوردســتان وهي هجمة شرسة كبيرة تهدد الأمن القومي الكوردي الآن وفي المســتقبل. ومع الأســف فــإن الكتابة عن هــذا الموضــوع قليلٌ جــداً وكان الأحــرى أن يتم البحــث والتمحيــص والكتابة عنه بشــكل أوســع. بعد أنتهاء الحــرب العالمية الأولى وتقســيم كوردســتان على الدول المصطنعــة الأربعة (العراق- ســوريا- إيران- تركيا) والحاق جنوب كوردســتان بالعراق العربي وغرب كوردســتان بســوريا العربية، بــدأت الدولتان العربيتان العراق وســوريا بتنفيــذ عمليــة التعريب في كوردســتان ولهذا فقــد نفّذوا حمــلات منتظمة وبصيغ وأشــكال شــتى تميزّت بالوحشــية والبعد عن الطبيعة الإنســانية وشــملت أعمالهم الأبادة والســلب والنهب وتخريــب وتدمير المــدن والقصبات والقــرى الكوردية. ولم يدخروا أية وســيلة لإلحاق الضرر بأبناء شــعبنا الكوردي وأرض كوردســتان متى وكيف طالــت أيديهم ذلــك، ولازالوا حتــى الآن مســتمرين في سياســاتهم الإجرامية هذه.

التتمة في الصفحة 7

تركيا ليست جادة في مشروع السلام مع الكُرد:

قراءة في التجربة التاريخية وسياق التحولات الإقليمية

بقلم: د.رزكار قاسم
رئيس حركة التجديد الكُردستاني

منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة على يد مصطفى كمال أتاتورك وعلى حساب الكرد عام ١٩٢٣، شكّلت المسألة الكردية أحد أبرز التحديات البنيوية للدولة ورغم تعدد المبادرات التي طُرحت تحت مسميات "السلام" أو "الانفتاح الديمقراطي"، إلا أن التجربة التاريخية حتى اليوم تُظهر نمطًا متكررًا استخدام هذه المبادرات كأدوات تكتيكية مؤقتة لا كمشاريع استراتيجية لحل جذري وعادل

أولاً: الجذور التاريخية لغياب الثقة: منذ البدايات عندما خان اتاتورك الكرد بالوعود التي وعد بها إبان إنقاذ تركيا وتأسيس دولتهم الحديثة اعتمدت الدولة التركية سياسة الإنكار والدمج القسري تجاه الهوية الكردية وظهر ذلك جلياً بقمعهم للانتفاضات والثورات الكردية مثل ثورة الشيخ سعيد ومجزرة درسيم قوبلت بعنف شديد، ما رسّخ قناعة عميقة لدى الكرد بأن الدولة لا تتعامل معهم كشريك بل كتهديد يجب احتواؤه **هذه الخلفية التاريخية ليست مجرد ذاكرة، بل عنصر حيّ يفسّر سبب التشكيك المستمر في أي مبادرة تركية.**

ثانياً: مسار "السلام" كتكتيك مرحلي: أبرز مثال حديث هو عملية السلام التي انطلقت في ٢٠١٣ بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني بوساطة غير مباشرة من القائد عبد الله أوجلان هذه العملية لم تأتِ من فراغ بل في سياق:

- **حاجة داخلية لتهدئة الجبهة الكردية.**
- **سعي لتعزيز صورة تركيا دوليًا.**
- **رغبة في تمرير تعديلات سياسية داخلية.**

.والأهم استخدام القضية الكردية وسيلةً لحماية نفسها من التغيرات القادمة للمنطقة كوسيلة مرحلية حيث انقذ اتاتورك آنذاك تركيا بالكرد واليوم ومن خلال سياساتها تهدف مرة أخرى إلى استخدام الكرد كوسيلة لحماية هذا الدولة الغاصبة لكن مع تغير المعطيات خصوصًا بعد صعود الكرد في سوريا عبر وحدات حماية الشعب— انقلبت السياسة التركية بشكل حاد وانتهت العملية عام ٢٠١٥ لتعود المواجهة العسكرية بقوة. هذا التحول السريع يعكس أن "السلام" لم يكن خيارًا استراتيجيًا، بل أداة ظرفية

ثالثاً: هاجس الدولة العميق هو وحدة الأراضي: تتعامل أنقرة مع القضية الكردية من زاوية أمنية قومية بحت أي اعتراف سياسي حقيقي بالكرد سواء في الداخل أو في الجوار يُنظر إليه كتهديد مباشر لوحدة الدولة المصطنعة اصلاً والغاصبة للجزء الأكبر من كردستان لذلك، فإن:

- **أي تجربة حكم ذاتي كردية في المنطقة تُقابل بالرفض.**
- **يتم الربط دائمًا بين الحقوق السياسية الكردية و"الإرهاب".**
- **تُستخدم العمليات العسكرية خارج الحدود كوسيلة استباقية.**

رابعاً: العامل الإقليمي وتحولات ما بعد إيران: في ظل الحديث المتزايد عن تحولات محتملة في إيران تخشى تركيا من إعادة رسم التوازنات في المنطقة خاصة إذا أدى ذلك إلى:

- **صعود قوى كردية جديدة.**
- **تغير في خرائط النفوذ.**
- **دعم دولي لمشاريع لامركزية أو فيدرالية.**

ضمن هذا السياق، يصبح "مشروع السلام" مجرد أداة لشراء الوقت، وليس نية حقيقية للحل فتركيا تسعى إلى:

- **تحييد الكرد داخليًا مؤقتًا كونها النافذة الأساسية والمهمة التي تدخل من خلالها رياح التغيير إلى المنطقة**
- **منع تشكّل كيان كردي إقليمي متصل.**
- **الحفاظ على موقعها كقوة إقليمية مستقرة.**

خامساً: ازدواجية الخطاب والممارسة: الخطاب السياسي التركي غالبًا ما يتحدث عن "الأخوة" و"الوحدة"، لكن الممارسة على الأرض تعكس:

- **استمرار الاعتقالات بحق سياسيين كُرد.**
- **تقييد العمل الحزبي تجاه الأحزاب الكردية .**

في الخلاصة، لا يمكن التعاطي مع الموقف التركي بوصفه مشروعًا جادًا لتحقيق سلام مستدام سواء في شمال كردستان أو في غربها فالمعطيات والتجارب تؤكد أن ما يُطرح ليس إلا تكتيكات مرحلية تخدم حسابات آنية لا رؤية حقيقية للحل وعليه، فإن على الكرد قيادةً وشعبًا أن يتحلّوا بأعلى درجات اليقظة السياسية وأن يتعاملوا مع هذه السياسات بوعي استراتيجي يحفظ مصالحهم ويمنع تكرار خيبات الماضي وإنطلاقاً من ذلك ومن المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقي أطرح بعض النقاط كحل يمنع ما تخطط له حكام تركيا والأنظمة الغاصبة لكردستان:

١-ضرورة بناء موقف كردي موحّد يستند إلى رؤية سياسية واضحة بعيدًا عن الانقسامات الحزبية الضيقة.

٢- عدم الركون إلى الوعود التركية أو التعويل عليها دون ضمانات دولية واضحة وملزمة.

٣-تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع الأطراف الدولية الفاعلة بما يخدم تثبيت الحقوق المشروعة للشعب الكردي وفقاً لمواثيق الأمم المتحدة

٤-الاستثمار في بناء مؤسسات قوية وشفافة تعبّر عن إرادة الشعب وتحصّن القرار السياسي.

٥- رفع مستوى الوعي الشعبي تجاه طبيعة السياسات المرحلية لتفادي الانخداع بالشعارات المؤقتة.

٦- التمسك بخيار الحوار، ولكن من موقع قوة وتوازن، لا من موقع رد الفعل أو الحاجة والإصرار على الحقوق المشروعة.

وبذلك يكتمل التشخيص والتحذير، وتقديم مسار عملي للتعامل مع الواقع

المهل المتكررة وحدود الحسم، كيف يُدار الصراع مع إيران دون نهاية؟

بقلم: زردشت محمد

يبدو المشهد القائم بين إيران من جهة، والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى، وكأنه معلق في منطقة وسطى لا تسمح بالانفجار الكامل ولا بالهدوء الحقيقي. هذا النوع من الصراعات لا يتحرك بخط مستقيم نحو نهاية واضحة، بل يتشكل عبر موجات من التصعيد والاحتواء، حيث تختبر الأطراف حدود بعضها دون تجاوز العتبة التي تفرض حربًا شاملة لا يرغب بها أحد. لذلك فإن التفكير في المستقبل لا يقود إلى سيناريو واحد، بل إلى مسارات محتملة تتداخل فيها السياسة مع الحسابات العسكرية والاقتصادية.

أحد هذه المسارات يتمثل في التوصل إلى اتفاق محدود، وليس بالضرورة عودة كاملة إلى الاتفاق النووي الإيراني بصيغته الأصلية، بل صيغة مخففة أو مرحلية تقوم على تجميد مقابل تخفيف. في هذا السيناريو، قد تقبل إيران بوضع قيود جزئية على برنامجها النووي مقابل تخفيف بعض العقوبات، بينما ترى الولايات المتحدة في ذلك وسيلة لإدارة الخطر بدل حله جذريًا. هذا النوع من الاتفاقات لا ينهي الصراع، لكنه يمنحه إيقاعًا أبطأ ويقلل من احتمالات الانفجار، مع بقاء هشاشته قائمة أمام أي تغيير سياسي أو حادث ميداني مفاجئ.

في المقابل، هناك سيناريو الاستمرار في الوضع الحالي، وهو ربما الأكثر واقعية على المدى القريب. في هذا الإطار، تستمر حالة "اللاحرب واللاسلم"، حيث تتواصل العقوبات الاقتصادية، وترد إيران عبر توسيع تدريجي في قدراتها أو عبر أدواتها الإقليمية، بينما تستمر الضربات المحدودة والعمليات غير المباشرة. يبقى مضيق هرمز حاضرًا كعامل ضغط دائم دون أن يصل الأمر إلى تعطيله الكامل، في تعبير عن توازن قلق تقبل به الأطراف لأنه أقل كلفة من البدائل.

أما السيناريو الثالث، فهو الانزلاق نحو تصعيد أوسع، وهو احتمال لا يمكن تجاهله رغم أن كلفته العالية تجعل الجميع يسعى لتجنبه. هذا التصعيد لا يبدأ عادة بقرار معلن، بل قد ينشأ من خطأ في الحسابات أو رد فعل يتجاوز التوقعات. ضربة أكبر من المعتاد أو حدث ميداني حساس قد يدفع الأمور إلى دائرة يصعب احتواؤها بسرعة، قبل أن تعود الأطراف لمحاولة كبح التصعيد بعد الوصول إلى حافة الخطر.

ضمن هذا الإطار، برز خلال فترة دونالد ترامب ما يمكن تسميته بسياسة "المهل المتكررة"، حيث جرى استخدام المواعيد النهائية كأداة ضغط تفاوضي عبر التهديد بإجراءات حاسمة، ثم تأجيل هذه المهل أو تعديلها. هذا الأسلوب خلق حالة من الإلحاح وعدم اليقين، لكنه في الوقت نفسه أدى تدريجيًا إلى تآكل مصداقية التهديدات، إذ تعاملت إيران معها كجزء من إدارة الضغط لا كقرارات نهائية ووشيكة التنفيذ. وبدل أن يؤدي ذلك إلى حسم سريع، أصبح عنصرًا إضافيًا في إطالة أمد الأزمة وإبقائها ضمن دائرة التصعيد المضبوط.

ما يجعل هذه السيناريوهات جميعًا ممكنة هو طبيعة الصراع ذاته، فهو ليس نزاعًا تقليديًا يمكن إنهاؤه باتفاق واحد، بل شبكة معقدة من الملفات النووية والإقليمية والأمنية. في مثل هذا السياق، يصبح أي خطاب يعد بحسم سريع أقرب إلى تبسيط مفرط لواقع شديد التعقيد. في النهاية، لا يبدو أن المنطقة تتجه نحو حل جذري قريب، بل نحو استمرار إدارة الأزمة بأشكال مختلفة. قد تتغير الوتيرة، وقد تظهر تفاهمات مؤقتة، لكن البنية الأساسية للصراع ستبقى قائمة، ما يجعل المستقبل سلسلة من التفاعلات المتراكمة أكثر منه لحظة حسم نهائية .

شعر: محمد أحمد كشمه

يا كردُ يا نارَ الكرامةِ إن اشتعلْ
يا سيفَ تاريخٍ على الباغي نزلْ
يا من كتبتم في الجبالِ ملاحمًا
فصار صدى أسمائكم يهزُّ الجبلْ
أنتم إذا نادى الزمانُ رجالَهُ
كنتم جوابَ الأرضِ حين يشتعلْ
لا تنحني لكمُ الرماحُ لأنكمُ
صوتُ الصمودِ إذا الصمودُ انغسلْ
فيكم عزيمةُ من صخورِ جبالِكم
وفيكم قلبٌ بالوفاءِ قد اكتملْ
إن سارتِ الأيامُ ضدَّ ثباتِكم
بقيتمُ كالنجمِ لا يومًا يزولْ أو يفلْ
يا أهلَ مجدٍ لا يُجارى أصلُهُ
فيكم مروءةُ من عهودٍ لا تملْ
أنتم حكايا العزِّ عبرَ زمانِكم
وأنتم معنى الفخرِ حين يُقالُ «هَلْ»
فسلامُ أرضٍ قد أنجبتْ أبطالَها
وسلامُ قلبٍ في محبتكم عدلْ

بقلم: غفور مخموري
السكرتير العام لـ YNDK

ذكرى حملات الأنفال السيئة الصيت
(حملات تدمير كوردستان وابادة شعبها)

وجنباً الى جنب مع العرب مارس النظام التركي نفس الأعمال والمخططات لتريك أبناء شعبنا في شمال كوردستان والنظام الإيراني كذلك لتفريس أبناء شعبنا في شرق كوردستان وهكذا فإن محتلي كوردستان بأجزائها الأربعة سعوا دوماً لإذابة وصهر شعبنا الكوردي ومحاولة القضاء على وجوده بكل السبل الممكنة. في 31 يوليو/تموز 1983، أطلق النظام العراقي، حملة "الأنفال"، باعتقال 8 آلاف البارزانيين من منطقة بارزان في كوردستان، ونقلهم إلى صحارى جنوبي العراق، وقام بقتلهم ودفنهم في مقابر جماعية، وهذه الحملة توسعت صوب مناطق اخرى في كوردستان، لتنتهي لمقتل 250 ألف شخص على الأقل بينهم الكثير من الأطفال والنساء والمسنين، فضلاً عن تهجير ونزوح مئات آلاف آخرين. كان عام 1988 من الأعوام الأكثر شؤما ومأساوية ودموية بالنسبة لشعبنا الكوردستاني. ونستطيع أن نقول أنه كان عام تدمير كوردستان وإبادة شعبنا الكوردستاني من قبل النظام العراقي. حيث بدأ أكثر الحملات وحشية ودموية وهي الحملة التي سماها النظام العراقي المحتل بـ(حملة الأنفال) والتي بَدأت منذ آذار 1988 وحتى الخامس من أيلول من نفس العام. وقد أستطاع النظام نتيجة هذه الحملة الوحشية تفريغ 49.41% من أرض جنوب كوردستان وتم تدمير وحرق وإزالة أكثر من 4500 قرية وقصبة كوردية في محافظات كركوك وأربيل والسليمانية ودهوك و 31 قرية مسيحية آشورية في محافظة دهوك وفُقِدَ حوالي (250.000) الربع مليون انسان كوردي رجالاً ونساءاً وأطفالاً وشباباً وشيوخاً في حملات الأنفال سيئة الصيت وتم دفنهم في مقابر جماعية وتعرضت أكثر من 300 قرية كوردية الى القصف بالأسلحة الكيمياوية. وإحراق الأخضر واليابس بالنار والحديد وإرتكاب العديد من الجرائم الأخرى ضد الإنسانية، كل هذه الجرائم نفذت ضد الكورد من قبل سلطة العراق ونظام البعث المقبور، وفي ليلة 21/22 أب 1988 تم ترحيل كافة سكان قصبة ديبكة التابعة لقضاء مخمور بمحافظة أربيل ولم يُبقى النظامُ فيها أحداً وقام فوراً بإحلال العرب الوافدين وتوطينهم في بيوت الكورد المرحلين بالقوة. طبيعي أن حملات الأنفال هي جزء من عملية تعريب كوردستان هدف آخر أراده النظام في حملات الأنفال لغرض تعريب المناطق الكوردستانية. لقد كانت الغاية من حملات الأنفال تدمير كوردستان وأبادة شعب كوردستان وتقليل أعداد السكان الكورد في جنوب كوردستان. إنّ حملات الأنفال السيئة الصيت حيث طرد وتهجير مواطني جنوب كوردستان، سبّبت التقليل من حجم سكان جنوب كوردستان وبالتالي الى تقليل نسبة الزيادات السكانية. والقرى والقصبات التي قام النظام بتخريبها قام لاحقاً بأعطائها للعرب وتوطن العرب في أغلبها وخاصة القرى المحيطة بكركوك ومناطق كرميان وسهل قراج وسهل مخمور وكنديناوه وما حولها والكوير وبعض قرى سهل أربيل مما يؤكد أن نية النظام العراقي كانت مبنية على تدمير كوردستان وأبادة شعب كوردستان من جهة والتعريب كوردستان وتوطين العرب محل الكورد لاحقاً وبعد حملات الأنفال أستمر النظام في تخريب كوردستان وتهجير الكورد من الأماكن الأخرى ففي عام 1989 قام النظام بترحيل سكان قصبات قلعه دزه وسنكةسةر وبيمالك وخربتها تماماً ووفق القرار 263 الصادر من مايسمى بـ(مجلس قيادة الثورة في العراق) تم بناء العديد من المجمعات القسرية الأخرى في محافظات أربيل والسليمانية ودهوك لغرض المراقبة والسيطرة على المرحلين. وفي 3 مايو/أيار 2011، اعتبرت محكمة الجنايات العليا العراقية، حملة "الأنفال"، "جريمة ضد الإنسانية وإبادة جماعية - جينوسايد-".

تكرار الأخطاء السابقة : عقب سقوط نظام البعث في العراق في 9 / 4 / 2003، كانت جميع الأطراف تنتظر أن يحكم العراق نظام ديمقراطي، ولا يكرر أخطاء الأنظمة السابقة تجاه الشعوب العراقية، ولكن رأينا أن الحكام الحاليين أخذوا يفكرون بنفس العقلية السابقة ويحاولون أن يطبقوا نفس سياسة تلك الأنظمة، إن هذا الأُسلوب المتبع للحكم في العراق قد ألحق ويلحق الأضراربجميع الأطراف، ويصبح سبباً لتكرارالمآسي السابقة، لذلك يستوجب على الجميع التصدي لهذا الأُسلوب في الحكم ورفضه. إن نظام الحكم في العراق من خلال ممارساته الحالية حث الخطى نحو الإنفراد والديكتاتورية ووقف إسوة بالأنظمة العراقية السابقة ضد الكورد ومطالبه، وفي الوقت نفسه شرع يتحرك ضد عرب سنة العراق في محاربتهم إضافة الى ملاحقتهم وممارسة القتل ضدهم، وفي العملية السياسية بدأ يشل تأثيرهم ويهمشهم. إن السياسة الخاطئة والمعادية للحكومة العراقية الحالية التى مارستها ضد مكونات داخل إطار الخارطة المصطنعة للعراق جعلتها تواجه مجموعة من المعضلات الأمنية والإدارية، وما حدث في العراق والذي كان حصيلة السياسة الخاطئة والفاشلة لحكومة العراق، إذ يبدو أن السيطرة على هذا الوضع ليس من السهولة بمكان سيستمر الى أمد ويلحق أضراراً بالغة بالبنية التحتية والفوقية للعراق، وإن ما حدث يعد ضريبة للسياسة الخاطئة والطائفية. علينا نحن الكورد مراقبة الوضع والتعامل بيقظة وحذر مع الأحداث ولانقع تحت طائلة تأثير أية جهة، ولهذا الغرض يجب أن ناخذ العبرة من الماضي، فمن هذه الناحية تحدثت في كثير من المرات السابقة عن التجربة المرة للشعب الكوردي مع الحكومات العراقية، وهنا أرى من الضروري أن أُذكّر جميع الأطراف بأننا الكورد لنا تجربة مُرة مع الأنظمة العراقية المتعاقبة على دست الحكم، وكلما كان العراق ضعيفاً وغير قادر يلتجئ الى الكورد ويتفاوض معه، وحال مايشتد ساعده ويمتلك القوة والإمكانية حتى يناهض الشعب الكوردي ومطاليبه، وإذا نظرنا الى الماضي نرى أن كافة السلطات العراقية كانت في بداية تولي زمام الحكم أبدت نوعاً من المرونة والتساهل، ولكن بعد أن تقوت وتعززت سلطاتهم عادت تناهض وتعادي شعب كوردستان، هو ذا عبدالكريم قاسم حينما تسنم دست الحكم من 1958 إلى 1961 أبدى نوعاً من المرونة، ولكن بعد ذلك في 1961 تنصل عن تعهداته، الأمر الذي أدى الى إندلاع ثورة أيلول في 11/9/1961 بقيادة الجنرال مصطفى البارزاني الخالد، إن سلطة قاسم فعلت ما فعلت وما استطاعت اليه سبيلاً من قتل الكورد وشن الهجمات بقصف القنابل وحرق مدن وقرى كوردستان، وإذا أخذنا أُنموذجاً آخر فإن حزب البعث قام سنة 1968 بالإنقلاب وتولى زمام الحكم، أبدى في البداية نوعاً من المرونة وبدأ بالحوارمع قيادة ثورة كوردستان فاضطر أخيراً أن يوقع ويعلن إتفاقية آذار 1970 في 11 آذار 1970 ، من 1970 إلى 1974 يخيم الهدوء على كوردستان، وخلال السنوات الأربع حين سارت سلطة البعث نحو القوة تنصلت من تعهداتها وبدأت بشن الحرب على كوردستانواستخدمت جميع أنواع المؤامرات، بدءاً بالتعريب والقصف الكيمياوي وإخفاء آثار المعتقلين الكورد إلى أن وصلت الى حملات الأنفال السيئة الصيت، وقد كان هدف البعث إبادة شعب كوردستان بأرضه وناسه، والأُنموذج الأخير يتمثل في سقوط نظام البعث في 9/4/2003 ، وحين إنهار حكم البعث فإن الذين أطلقوا على أنفسهم المعارضة العراقية ماكانوا يملكون موقعاً جماهيرياً من داخل العراق، وعندما عادوا الى العراق بتعاون من بلدان التحالف والبلدان المجاورة للعراق عززوا قواعدهم ومواقعهم، فكانوا في كل شيئ يستنجدون بقيادة كوردستان، حيث أنها لم تقصر في مساعدتهم ودعمهم، وما فعلت لتلك الأطراف العربية العراقية لم تفعل ربعها للقوى والجهات الكوردستانية، لقد استجابت لهم الى حد بالغ بحيث همشوا الأطراف الكوردستانية، في حين كان من المفترض أن تتعاون وتدعم الجهات الكوردستانية أكثر وتقوم بتقويتهم، وما فعلت للجهات العربية العراقية أن تفعل للجهات الكوردستانية، ولكن للأسف لم تفعل ذلك، هو ذا ما رأيناه بعد سقوط نظام البعث كيف أن الجهات العربية واقفة ضد مطالب شعب كوردستان وقيادته، وكيف دافعت الجهات الكوردستانية عن مكاسب شعب كوردستان وساندت القيادة الكوردستانية، فمن الحق والصواب أن تعيد القيادة الكردستانية النظر في مواقفها وسياستها، وتعيد تنظيم الوسط السياسي أكثر، وتعززه، وتأخذ آراء وأفكار حماة الوطن والمخلصين بنظر الإعتبار، وتتلقى بصدر رحب إنتقادات ومعاتبات الناس، وتكون مهتمة وحريصة على حل مشاكل الناس، وما تفعل لهذه الجهة وتلك الجهة، لتفعل لشعب كوردستان، إن هذا واقع لابد أن نعترف به، ومن الضروري أن يسود التشاور بين الأطراف الكوردستانية. الحل : إن أفضل حل للنجاة من الوضع الراهن في العراق ولقطع الطريق عن الحكم الفردي والديكتاتورية، يجب أن يحول العراق عملياً إلى ثلاث دول، تؤسس دولة لشعب كوردستان، ودولة للعرب السنة، ودولة للعرب الشيعة، إن هذا حل واقعي ملائم لوضع العراق، لأن تجربة أكثر من مائة سنة خلت أثبتت لنا بأنه من الصعوبة بمكان جداً، أن نتمكن العيش حتى النهاية ضمن خارطة العراق المصطنعة، خاصة نحن شعب كوردستان علينا أن ننتفع من الماضي ولا نفوت الوقت عبثاً، إذ تقول لنا تجربة الكورد مع أنظمة العراق الآ نأتمن السلطات العراقية، لذلك ينبغي علينا منذ الآن أن نتهيأ للإحتمالات والمستجدات التي تطرح أنفسها على أرض الواقع ويكون لها تأثير على شعب كوردستان.

كيف سقطت القومية الانتهازية في امتحان روجافا؟

بقلم: كردبار دريعي

في اللحظات المصيرية من تاريخ الشعوب، لا تُختبر الشعارات، بل تُختبر الأخلاق السياسية. فالقومية ليست خطاباً يُلقى على المنابر، ولا أعلاماً تُرفع في المناسبات، ولا بياناتٍ خشبية تُكتب بلغة متضخمة عن "الحقوق التاريخية". القومية الحقيقية تُقاس عند أول مواجهة مع الخوف، وأول اختبار للمصلحة، وأول لحظة يُطلب فيها من السياسي أن يختار بين كرامة شعبه وبين كرسيه الشخصي. وما جرى في روجافا خلال السنوات الماضية كشف هذه الحقيقة بوضوح قاسٍ. لقد ظهر الفرق الهائل بين من حمل مشروعاً ودفع ثمنه دماً وحصاراً وعزلة، وبين من اكتفى بالعيش على هامش التضحيات، متاجراً بدماء الشهداء وبخطاب قومي أجوف لا يصمد أمام أول اتصال إقليمي أو أول إشارة رضا من هذه الدولة أو تلك. المأساة الحقيقية لشعبنا هو أن تتحول بعض الأحزاب التي تتحدث باسم "القومية" إلى أدوات خوف، تربي جمهورها على الهزيمة النفسية، وتقنعه بأن التبعية هي "واقعية سياسية"، وأن الصمت أمام الإهانة "حكمة"، وأن الارتهان للخارج "دهاء دبلوماسي". شخصيات مهزوزة وانتهازية، الخيانة عندهم تحول او اعتبر تكتيك مشروع، حيث يُعاد تعريف الكرامة الوطنية بوصفها تهوراً، بينما يُقدَّم الخنوع على أنه عقلانية. وهكذا، بدلاً من بناء وعي قومي حر، جرى إنتاج عقلية سياسية مأزومة تخاف وتهاجم أي تجربة مقاومة لأنها تفضح عجزها التاريخي. في روجافا، لم تكن المعركة عسكرية فقط، بل كانت أيضاً معركة وعي ومعنى. فبينما كان آلاف المقاتلين والمقاتلات يسقطون دفاعاً عن الأرض والهوية وحق الوجود، كانت بعض القوى السياسية مشغولة بحساباتها الصغيرة: كم مقعداً ستحصل؟ من سيرضى عنها؟ وكيف يمكن أن تبقى ضمن "اللعبة الإقليمية" دون أن تغضب هذا الطرف أو ذاك؟ والنتيجة أن جزءاً من الخطاب القومي الكردي فقد صدقيته أمام الناس، لأنه تحدث طويلاً عن الوطن، لكنه ارتجف عند أول مواجهة حقيقية دفاعاً عنه. إن أخطر ما يمكن أن يصيب أي حركة سياسية هو أن تتحول إلى مجرد سمسار بين القوى الخارجية، تفقد استقلاليتها الفكرية، وتعيش على هامش المشاريع الدولية والإقليمية، ثم تبيع ذلك لجمهورها تحت عناوين الواقعية والبراغماتية. فأي قومية هذه التي ينتهي سقفها عند أبواب العواصم الإقليمية؟ لا يستطيع الدفاع حتى عن كرامته السياسية؟ وأي وطنية تلك التي تتبدل مواقفها تبعاً لاتجاه الريح؟ لقد أثبتت تجربة روجافا، بكل ما لها وما عليها، أن الشعوب لا تصنع تاريخها عبر السياسيين المرتعشين، بل عبر أولئك الذين يمتلكون الجرأة على الفعل، حتى في أكثر اللحظات قسوة. أما الذين اعتادوا الوقوف في المنطقة الرمادية، فلن يصنعوا مستقبلاً، لأن السياسة التي تُبنى على الخوف لا تنتج إلا مزيداً من التبعية، والسياسي الذي يعتاد الانحناء يفقد مع الوقت القدرة حتى على الوقوف. التاريخ لا يرحم كثيراً أولئك الذين استثمروا في دماء الشعوب دون أن يدفعوا شيئاً من الثمن. والتجارب الكبرى لا تحفظ أسماء الذين احترفوا الانتظار، بل تحفظ أسماء الذين امتلكوا الشجاعة للدفاع عن كرامة شعوبهم عندما كان الجميع يساوم عليها.

في الوقت الذي تتطلع فيه المكونات السورية إلى بناء دولة المواطنة والشراكة الحقيقية، وإيجاد مسار سياسي شامل يُنهي عقوداً من التهميش، صُدم شعبنا بما سُمّي "انتخابات مجلس الشعب السوري"، والتي لم تكن في واقعها سوى عملية تعيين واهية كبّلت إرادة الناخبين، وأعادت إنتاج آليات الإقصاء القومي والسياسي بشكل فجّ. إن حصر التمثيل الكردي بأربعة مقاعد هزيلة من أصل 210 مقعداً في مجلس الشعب يمثل التفافاً صارخاً على الحقائق الديموغرافية والسياسية على الأرض؛ فالشعب الكردي في روجافاي كردستان، الذي يُشكل مكوناً أصيلاً وتاريخياً لاتقل نسبته عن 20% من إجمالي سكان سوريا، يُحرم اليوم عبر هذه التعيينات الممنهجة من صوته الحقيقي وحقه المشاع في صنع القرار الوطني.

بناءً على ذلك، نؤكد في القوى والأحزاب السياسية الكردية على أننا نرفض جملةً وتفصيلاً هذه التعيينات، ونعتبر آلية التوزيع الحالية استمراراً لسياسات التهميش العنصري الهادفة لتغييب القضية الكردية. ونتمسك بحقنا في تمثيل برلماني حقيقي لا يقل عن 40 مقعداً لأشخاص يحملون بوضوح الفكر القومي الكردي ويتبنون قضيته العادلة، تماشياً مع النسبة السكانية الواقعية للمكون الكردي. كما نحذر بأن القبول بتثبيت هذه المقاعد الأربعة الهزيلة سيمثل سابقة تاريخية بالغة الخطورة؛ حيث سيُبنى عليها مستقبلاً في تحديد حصص المكون الكردي في كافة مفاصل الدولة، من وظائف سيادية، وحقائب وزارية، ومؤسسات قضائية ودبلوماسية، مما يعني حكماً بالإعدام السياسي على حقوقنا للأجيال القادمة.

إننا نوضح للرأي العام أن المقاعد الممنوحة لا تعبر عن الإرادة الكردية الحرة، بل هي تعيينات، ولا تملك أي جهة تفويضاً شعبياً بقبول ذلك. وأنها لاتخدم تطلعات الشعب الكردي بتثبيت حقوقه في سوريا. إن الاستمرار في هذه السياسات لن يؤدي إلا إلى تعميق الأزمة السورية وضرب مساعي الاستقرار وتفتيت النسيج المجتمعي.

نحن، في الأحزاب السياسية الكردية، نجدد عهدنا بمواصلة النضال السلمي والدبلوماسي، بالتعاون مع كل القوى الديمقراطية السورية، من أجل فرض شراكة وطنية حقيقية ودستور عصري يعترف بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي وكافة المكونات السورية.

عاشت سوريا ديمقراطية تعددية لكل أبنائها

الحرية والعدالة لشعبنا الكردي

الأحزاب والقوى السياسية الكردية في روجافاي كردستان و سوريا الموقعة على البيان:

1- الحزب الليبرالي الكردي في سوريا 2- حزب الخضر الديمقراطي

3- حزب الوفاق الديمقراطي الكردي السوري. 4- حزب الشيوعي الكردستاني

5- البارتي الديمقراطي الكردستاني- سوريا . 6- حزب التغيير الديمقراطي الكردستاني

7- حزب التجمع الوطني الكردستاني. 8- حزب المحافظين الكردستاني

9- حزب روج الديمقراطي الكردي في سوريا. 10- حركة التجديد الكردستاني

روجآفاي كردستان، قامشلو في 15 أيار 2026

الشيخ محمد معشوق الخزنوي.. صوت الشعب الكردي الذي ارتقى شهيداً في أقبية الاستبداد

بقلم: هفال ديركي مسؤول الإعلام في حركة التجديد الكردستاني

في الخامس من حزيران/يونيو 2005، استفاق السوريون على خبر العثور على جثمان الشيخ محمد معشوق الخزنوي بعد أسابيع من اختفائه القسري. لم يكن اغتياله مجرد جريمة جنائية عابرة، بل مثّل حدثاً سياسياً مفصلياً كشف طبيعة العلاقة بين النظام السوري آنذاك والحراك الكردي المتصاعد، كما سلّط الضوء على حدود التسامح التي كان نظام بشار الأسد يسمح بها تجاه الأصوات الوطنية المستقلة، سواء كانت كردية أم عربية أم إسلامية.

ولد الشيخ محمد معشوق الخزنوي عام 1958 في منطقة القامشلي بمحافظة الحسكة، وينتمي إلى عائلة دينية معروفة في أوساط الطريقة النقشبندية الخزنوية، التي تمتلك حضوراً واسعاً بين الكرد والعرب في الجزيرة السورية. تلقى علومه الشرعية مبكراً، وأصبح من أبرز رجال الدين الكرد في سوريا خلال تسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة. إلا أن ما ميّزه عن كثير من رجال الدين لم يكن موقعه الديني فحسب، بل انخراطه في الشأن العام، وجرأته في الحديث عن المظالم التي تعرض لها الكرد في سوريا.

كان الخزنوي يمثل نموذجاً مختلفاً لرجل الدين؛ إذ جمع بين الخطاب الإسلامي المعتدل والدفاع عن الحقوق القومية للكرد ضمن إطار وطني سوري. ولم يكن يدعو إلى الاستقلال أو الصدام، بل إلى الاعتراف بالهوية الكردية وإنهاء سياسات التمييز والإقصاء.

السياق السياسي قبل اغتياله: لفهم جريمة اغتيال الشيخ الخزنوي لا بد من العودة إلى الظروف السياسية التي سبقتها. ففي عام 2004 شهدت سوريا واحدة من أهم الانتفاضات الكردية الحديثة، عندما اندلعت أحداث انتفاضة قامشلو إثر مباراة كرة قدم تحولت إلى احتجاجات واسعة ضد سياسات النظام السوري. واجهت السلطات تلك الاحتجاجات بالرصاص الحي، ما أدى إلى سقوط عشرات الضحايا واعتقال المئات. بعد تلك الأحداث دخلت القضية الكردية مرحلة جديدة، حيث خرجت من الإطار الحزبي الضيق إلى المجال الشعبي الأوسع. وبدأت أصوات كردية عديدة تطالب علناً بالاعتراف الدستوري بالشعب الكردي وحقوقه. في تلك المرحلة برز الشيخ معشوق الخزنوي كأحد أهم الشخصيات الكردية المؤثرة، خاصة أنه كان قادراً على مخاطبة جمهور واسع يتجاوز الانتماءات الحزبية التقليدية.

لماذا أصبح الخزنوي هدفاً: كان النظام السوري ينظر بعين الريبة إلى أي شخصية قادرة على الجمع بين التأثير الشعبي والاستقلالية السياسية. والخزنوي امتلك ثلاث خصائص أثارت قلق الأجهزة الأمنية: النفوذ الديني والاجتماعي الواسع، الدفاع العلني عن الحقوق الكردية، القدرة على بناء جسور بين القوى الوطنية السورية المختلفة. كما أن الشيخ الخزنوي بدأ خلال عامي 2004 و2005 بإجراء لقاءات مع شخصيات معارضة ومثقفين وناشطين داخل سوريا وخارجها، وهو ما اعتبرته أجهزة النظام تهديداً مباشراً.

الاختطاف والاختفاء: في أيار/مايو 2005 اختفى الشيخ الخزنوي في ظروف غامضة بعد استدعائه إلى دمشق. انتشرت روايات عديدة حول اختفائه، فيما نفت السلطات أي مسؤولية لها عن الأمر. لكن مع مرور الأيام بدأت الشكوك تتزايد حول تورط أجهزة الأمن، خاصة أن الاختفاء القسري كان إحدى الأدوات التقليدية التي استخدمها النظام السوري ضد معارضيه. وخلال فترة اختفائه لم تقدم السلطات أي معلومات حقيقية عن مصيره.

العثور على الجثمان: في الأول من حزيران/يونيو 2005 عُثر على جُثمان الشيخ الخزنوي قرب مدينة دير الزور. وأعلنت السلطات لاحقاً أن الجريمة ارتكبها أفراد بهدف السرقة والخطف مقابل فدية. غير أن هذه الرواية قوبلت برفض واسع من عائلته وأوساط المعارضة السورية والمنظمات الحقوقية، التي رأت أن القضية تحمل بصمات سياسية واضحة. فالرجل كان تحت مراقبة أمنية مستمرة، وكان معروفاً لدى أجهزة الدولة، كما أن توقيت اغتياله وطبيعة نشاطه السياسي جعلا كثيرين يعتبرون أن الجريمة تتجاوز الرواية الجنائية الرسمية.

ردود الفعل الشعبية: تحولت جنازة الشيخ الخزنوي إلى واحدة من أكبر التجمعات الشعبية التي شهدتها المناطق الكردية في تلك المرحلة. شارك عشرات الآلاف في تشييعه، وتحولت المناسبة إلى تعبير جماعي عن الغضب تجاه سياسات النظام. لم يكن الحضور مقتصراً على الكرد فقط، بل شاركت شخصيات عربية وآشورية وسريانية وإسلامية، ما عكس المكانة التي اكتسبها الشيخ خلال حياته. وأصبح اسم الخزنوي لاحقاً رمزاً للمطالبة بالحقيقة والعدالة.

الأبعاد السياسية للجريمة

يمكن قراءة اغتيال الشيخ الخزنوي ضمن ثلاثة أبعاد رئيسية:

أولاً: ضرب الحراك الكردي

جاء الاغتيال بعد أقل من عام على انتفاضة قامشلو، وفي وقت كان فيه المزاج الشعبي الكردي يشهد حالة من التعبئة السياسية غير المسبوقة. لذلك اعتبر كثير من المراقبين أن التخلص من شخصية بحجم الخزنوي كان يهدف إلى توجيه رسالة ردع إلى الشارع الكردي.

ثانياً: استهداف الأصوات المستقلة

لم يكن الشيخ محسوباً بشكل كامل على أي حزب سياسي.

وكانت هذه الاستقلالية مصدر قوة وتأثير.

وقد اعتاد النظام السوري التعامل بقسوة مع الشخصيات التي يصعب احتواؤها أو التحكم بها.

ثالثاً: منع تشكل معارضة وطنية جامعة

كان الخزنوي من الأصوات القليلة التي حاولت الربط بين المطالب الكردية والإصلاح الديمقراطي في سوريا ككل.

وهذا النوع من الخطاب كان يشكل خطراً على نظام قائم على تفتيت المجتمع وعزل قضاياه عن بعضها البعض.

إرث الشيخ الخزنوي

بعد أكثر من عقدين على اغتياله، ما يزال اسم الشيخ معشوق الخزنوي حاضراً في الذاكرة الكردية والسورية.

فهو لم يُعرف بخطاب الكراهية أو التعصب، بل بالدعوة إلى الكرامة والحقوق والعدالة.

كما أن عبارته الشهيرة:

"إن الحقوق لا يتصدق بها أحد، إنما الحقوق تؤخذ بالقوة"

بقيت من أكثر العبارات تداولاً بين الناشطين الكرد، وإن كانت تُفهم في سياقها السياسي بوصفها دعوة إلى انتزاع الحقوق بالإرادة والتنظيم والنضال، لا بوصفها دعوة إلى العنف. من الأسد إلى الشرع.. هل تغيّرت العقلية؟

إذا كان نظام الأسد قد واجه القضية الكردية عبر الإنكار الأمني والاعتقال والاغتيال والتعريب والتهميش، فإن كثيراً من الكرد ينظرون اليوم بقلق إلى ممارسات السلطة الانتقالية بقيادة أحمد الشرع. فالاختلاف بين المرحلتين يكمن في الأدوات والخطاب أكثر مما يكمن في جوهر المشكلة. في عهد الأسد كانت الدولة تنكر وجود قضية كردية أصلاً، وتتعامل مع المطالب القومية باعتبارها تهديداً أمنياً. أما في المرحلة الحالية، فثمة خطاب أكثر انفتاحاً من الناحية الشكلية، لكن المخاوف الكردية تتعلق باستمرار النزعة المركزية، وتأجيل الحسم في الحقوق القومية والدستورية، وعدم تقديم ضمانات واضحة للشراكة السياسية المتكافئة.

كما يرى منتقدو السلطة الجديدة أن بعض الممارسات الإقصائية ومحاولات احتكار القرار السياسي تعيد إلى الأذهان أنماطاً عرفها السوريون لعقود، وإن اختلفت الشعارات والوجوه. ومن هنا فإن الدرس الذي تركه الشيخ معشوق الخزنوي لا يتعلق بالكرد وحدهم، بل بكل السوريين: فالدولة المستقرة لا تُبنى على الإقصاء، ولا على هيمنة مكوّن على آخر، ولا على تأجيل الحقوق المشروعة، وإنما على الاعتراف المتبادل والشراكة الحقيقية وسيادة القانون.

لقد رحل الشيخ الخزنوي جسداً، لكن قضيته بقيت شاهدة على مرحلة كاملة من تاريخ سوريا، وعلى الثمن الذي دفعه كثيرون عندما طالبوا بوطن يتسع للجميع.

الدفاع الذاتي الديمقراطي: من رحم الانهيار إلى ولادة وطنٍ يُمارَس لا يُفرض

بقلم: الأستاذ أنس المرفوع

حين اندلعت شرارة الثورة السورية لم تكن دعوة للعنف ولا نداءً للفوضى بل كانت صرخة كرامةٍ من شعبٍ طالما سُحق تحت نير الاستبداد. لكن النظام البائد بدل أن يصغي إلى وجع شعبه، اختار أن يردّ بالرصاص والتنكيل، محوّلاً الدولة التي من المفترض أن تكون حاميةً للمواطنين إلى آلةٍ للقمع والتهجير والإبادة. وفي تلك اللحظة المصيرية، حين خانَت الدولةُ وظيفتَها الأخلاقية والسياسية، وغدت مصدرًا للخطر بدل أن تكون درعَ الأمان، لم يبقَ أمام الشعوب المقهورة سوى البحث عن أشكالٍ جديدة من الحماية؛ لأن البقاء نفسه أصبح رفاهيةً لا يُسمح بها إلا لمن يملك سندًا. هنا لا يمكننا أن نستغرب إذا ما التفت أحدُ المكونات السورية بعد أن فقد كل ثقةٍ بالدولة المركزية القامعة نحو قوى محلية أو حتى خارجية، طالبًا الحماية أو التحالف. فعندما تتخلّى الدولةُ عن دورها كضامنٍ للعدل والمساواة والأمن وتتحوّل إلى مشروعٍ إجرامي منظّم يستهدف شرائح مجتمعه ذاته، فإن الشعب لا يعود مُلزمًا بالولاء لها. بل على العكس، يصبح لديه حق في الدفاع عن وجوده من خلال طلب الدعم، وفي بناء بدائلٍ حمائية، ليصبح جزءًا من مشروع مقاومةٍ ضد الإبادة والتهجير. ومن خلال ذلك نتأكد بأن الدولة القومية الحديثة، ليست حاملةً للديمقراطية بل هي أداةٌ للهيمنة، تُهمّش التنوّع وتُكرّس المركزية على حساب الشعوب والثقافات. وقد كان هذا النموذج، في سياقه السوري، كارثيًا: دولةٌ أمنيةٌ قمعيةٌ حوّلت المجتمع إلى ساحةٍ للرقابة، والخوف، والتهميش والقتل والإبادة والتهجير. ولم تُبنَ على الثقة، بل على الشك؛ ولم تُشيد على المشاركة، بل على الإخضاع. والنتيجة؟ مجتمعٌ مشظّى، يبحث كلّ جزءٍ منه عن طوق نجاةٍ خارجي، ليس لأنّه خائن بل لأنّه فقد الأمل في أن اي نظام حاكم بعد نظام الأسد المجرم سيكون دولةً لكلّ السوريين. ولذلك فحين يُمارس أي طرفٍ سياسةً مشابهة لسياسة نظام الأسد المجرم البائد الذي حوّل سوريا إلى مسلخ وسجنٍ كبيرٍ لكل من يختلف معه فليس من العجب أن يجد نفسه وحيدًا، بينما تبحث المكونات المظلومة عن سبلٍ للنجاة خارج إطاره المدمّر.

السلام الذي يُمارَس لا الذي يُفرض: فحقيقة إن الديمقراطية الحقيقية، لا تُبنى على الهيمنة ولا على الإنكار، بل على الاعتراف المتبادل، واللامركزية، والثقة بين المكونات. وهي لا تُفرض من فوق، بل تنبت من أسفل، من رحم المعاناة والوعي الجمعي. بل هي حياةٌ جماعيةٌ تنبثق من الوعي الذاتي للمجتمعات، وتتغذى بالمشاركة اليومية، والاعتراف المتبادل، واللامركزية العضوية. ولذلك، فإن أي مشروعٍ وطنيٍّ حقيقي اليوم يجب أن يبدأ باعترافٍ صريحٍ بفشل الدولة القمعية، وبضرورة بناء نظامٍ سياسي جديد، لا يُقصي أحدًا، ولا يُجبر أحدًا على الاختيار بين الذلّ أو النفي. فحقيقة ان أي طلب للحماية من طرفٍ خارجي في ظل النظام الجديد لا يعد عارًا، بل هو مؤشرٌ صارخٌ على عمق الجرح الذي خلّفه النظام البائد وعلى عجز النظام الحالي المزمن على أن يكون دولةً لكل السوريين أو أن يكون دولةً اجتماعية بالمعنى الحقيقي أي دولةً قائمة على العقد الاجتماعي، لا على البنادق. حقيقة الحل ليس ببناء نظامٍ سياسيٍّ جديد في سوريا بل أن يبدأ باعترافٍ صريحٍ بفشل الدولة القمعية، وبضرورة استبدالها بنموذجٍ لامركزيٍّ، تعدديٍّ، يُعيد للشعوب ثقتها بأنها قادرةٌ على حماية نفسها بنفسها. ليس بالسلاح وحده، بل بالعدالة، والمشاركة، والاعتراف المتبادل. فالسلاح بدون مشروعٍ ديمقراطيٍّ يتحول إلى وسيلةٍ جديدةٍ للهيمنة. أما الديمقراطية بدون سلاحٍ دفاعيٍّ مجتمعيٍّ فهي حلمٌ عرضةٌ للسحق. لذا، فإن الحل لا يكمن في إعادة إنتاج المركزية باسم السيادة، ولا في تعميق الإنكار والصهر باسم الوحدة الوطنية، بل في بناء مجتمعاتٍ ديمقراطيةٍ ذاتية التنظيم — مجتمعاتٍ تُقرّر مصيرها بنفسها، وتتعايش مع غيرها على أساس المساواة، لا التبعية. في هذا النموذج، اللغة ليست مجرد أداة تواصل، بل جوهر الوجود الجمعي؛ والثقافة ليست ترفًا، بل أساس المقاومة السلمية؛ واللامركزية ليست انفصالًا، بل شرطٌ للوحدة الحقيقية. فحقيقة ان السلام الحقيقي لا يأتي من اتفاقاتٍ فوقيةٍ تُوقّع في غرفٍ مغلقة، بل من أسفل: من حوارٍ يوميٍّ بين العربيِّ والكرديِّ، بين المسلمِ والمسيحيِّ، بين الدرزي والعربي، بين السني والعلوي، بين الرجلِ والمرأة، يبنون معًا مدرسةً، زراعةً، مجلسًا محليًا. إنه السلام الذي لا يُفرض، بل يُمارس. وهو الوحيد القادر على شفاء الجراح، وإعادة بناء الثقة، وهذا هو جوهر الدفاع المجتمعي الذي هو ليس مجرد تشكيلات عسكرية أو دروعٍ بشرية، بل هو شبكةٌ حيّةٌ من العلاقات الديمقراطية حيث يصبح كل فردٍ حارسًا على كرامة الآخر، لأنّ كرامته مرتبطةٌ بها. أي تُبنَ الحماية من أجل الحماية وليس من أجل التسلّط، وأن تكون المدارس تعلم كل مكون بلغته الأم وأن تكون كل المكونات شريكةٌ في صنع القرار وفي الدفاع عن مجتمعها. وهذا جوهر الدفاع الذاتي الديمقراطي. الذي يجعل كلّ سوريٍّ يقول بصدق: "هذا وطنٌ لي، وليس سجنًا".

ŞERÊ AMERÍKA Û ÎRAN...

MIHEMED ZÊDO

Di siyasetê de, şerên mezin bi daxuyaniyek fermî dest pê nakin, lê bi îşaretên nazik, hevrêziyên bêdeng û peyamên ku di navbera rêzan de têne xwendin. Tiştê ku îro di navbera Dewletên Yekbûyî û Îranê de diqewime nikare tenê bibe rageşiyek demkî; ew dîmenek tevlihev e ku - bi kêmanî qismî - atmosfera beriya Şerê Cîhanê yê Duyemîn tîne bîra me.

Berî destpêkirina wî şerî, cîhan ji hişyariyan kêm nebû, lê belê ew paşguh kirin. Dema ku Peymana Molotov-Ribbentrop di navbera Almanya Nazî û Yekîtiya Sovyetê de hate îmzekirin, xuya bû ku du dijberên dîrokî gihîştine têgihîştinek demkî, lê ew peyman ji bêhnvedanek kurt berî teqîna mezin ne tiştek din bû.

Îro, di navbera Washington û Tehranê de peymanek ragihandî tune ye (dibe ku peymanên veşartî hebin), lê tiştek xeternaktir heye: pevçûnek bê qaîdeyên zelal.

Êrîşên nerasterast, peyamên agirîn bi rêya wekîlan, û nexşeyên bandorê li zêdetirî yek qadê têne xêzkirin. Iraq, Sûriye, Yemen, Lubnan û welatên Kendavê ji bilî qonaxên vekirî ji bo pevçûnek ji sînorên wan mezintir tiştek din nînin.

Xetere ne tenê di tengezariyê de ye, lê di cîhan jî di wê de ye ku hînî wê dibe. Mîna salên 1930an, dema ku krîzên dubare dibûn tiştekî asayî, heta ku pevçûn ji kontrolê derket. Lê tevî vê wekheviyê, ferqek girîng heye:

Îro, kes şerekî berfireh naxwaze… lê her kes ji bo wê amadekariyê dike.

Û li vir faktora Kurd dikeve dewrê… wekî hêmana herî bandordar û hesas di vê hevkêşeyê de.

Kurdistan, bi erdnîgariya xwe ya parçebûyî, bi berdewamî vediguhere herêmeke têkiliyê ne ku beşdarvanek çalak e. Di nav pevçûna di navbera Dewletên Yekbûyî û Îranê de, herêmên Kurdî dibin qada zexta hevbeş:

Li Kurdistana Iraqê, xetere di hevsengiya nebaş a di navbera Washington û Tehranê de ye, ku her zêdebûnek dikare bibe gefek rasterast ji bo aramiyê.

Li Rojava, hesabên navneteweyî û herêmî bi hev ve girêdayî ne, hebûna Kurdan dikin dîlê peymanên ne aram.

Bandor ji ewlehiyê wêdetir diçe heta bingeha pirsa Kurd: kêmbûna eleqeya navnetewEyî di mafên neteweyî de, karanîna Kurdan wekî çîpên danûstandinê, û kûrbûna dabeşbûnên navxweyî.

Lê di nav vê rewşa aloz de… gelo şansek ji bo Kurdan heye? Belê, lê ew derfetek şertî ye, ne garantî ye.

Sûd bi yekkirina pêvajoya biryardana Kurdan di bin çavdêriya kesayetiyek navdar de dest pê dike ku bi dîroka têkoşîna xwe tê nasîn, ji ber ku parçebûn wan dike piyon di destên yên din de. Piştî vê yekê, pejirandina siyasetek aqilmend a hevsengiyê, dûrketina ji alîgiriya tevahî ya li hember her alî, û hiştina Kurdistanê wekî hêzek aramker, ne wekî qada pevçûnê, tê.

Qonaxa heyî her weha hewce dike ku hêza leşkerî veguherîne projeyek siyasî ya zelal, nemaze li Rojava, di heman demê de pirsgirêka Kurd veguhezîne çarçoveyek navneteweyî ya li ser bingeha maf û naskirinê, ne tenê li ser pêdiviyên ewlehiyê û pozîsyonan, wekî ku niha diqewime.

Di encamê de: Dîrok bi tevahî xwe dubare nake, lê ew şêwazên xwe dubare dike.

Ger cîhanê berî Şerê Cîhanê yê Duyemîn bedel da ku nîşanên hişyariyê paşguh kiribe, Kurdan bedel da - û berdewam dikin - ku di nav agirê pevçûnên yên din de asê mane.

Tiştê ku em niha dijîn ne şer e… lê ew êdî ne aştî ye jî.

Ji bo Kurdistanê, ew careke din di qonaxa herî xeternak de ye

XWEZÎYEK BIRÎNDAR

ENESÊ QASIM

Sed xwezî sazî nebana, em bubana wek berê
Wek bira herdem bicivyan, dest bi dest rêçik û rê
Bê dirav û mamik û nav, bê ufîsên demxe sor
Odeyên reş sar û nizmik, şewq didan mîna çirê
Hestekî aza divê ta, em bi şûnwaran Kevin
Konevan tev min dihêrin, wekke gêra cercerê
Em kirin qet em hilandin,bûne gazya dû Guran
Tev li pişta min siwarin, têkve çûn tev kemberê
Wek ji asoyan hilatin, hilbijartin bûne xewn
Yên resen herdem ji wan tê, hilm û bêhna Enberê
Dil ji polabûn ne tirsok, bercewendî qet nebû
Her ji Kurdistan re em tev, teht û latên sengerê
Lê nuha em bûne qet qet, ezezî bûye kelem
Her dehek navek bijartin, bûn yekîtî,l,her derê
Lê ji pêvî nav ne yek man, zikreşî ket nav teva
Dergehê rastyê xwiyabû wan xwe dan piş pencerê
Ger Siyapoş û Cizîrî, ew serî rakin nuha
Wê bi qîr bankin bibêjin: wax çima berdane rê?
Ger ji dîrokê bipirsim, kaniya tîpên ji zêr
Dê bi hestê diljikestî, bêje: ka demma berê!?
Hest û xîret tev belavbûn, bercewendî ma nebes?
Rêçika şaş jê veger zû, kûre derba xincerê
Min digot: şoreş biserket, min digot: xêr ket welêt
Ew giha lê kor û kotî, têtе dengê xerxerê
Pirsgirêkên çewt di warê, çandeyê peydadibin
Hilbijartin ma neman looo, mane komîtên berê
Sekretêrên partiya man, sed û salek bernedan
Va we da ser rêçika wan, bo we nabêjim erê

DAXUYANÎYA TEVGERA NÛJEN A KURDISTANÎ:

Rojavayê Kurdistanê îro di qonaxeka dîrokî ya veguhêz ra derbas dibe û ji 10ê adara 2025an ve, pêvajoyeka sîyasî ya nû bi rê ve diçe û ji 29ê kanûnê ve entegrasyona bi dewleta Sûrîyeyê ra dest pê kirîye. Ji bo biserketina vê pêvajoyê û avakirina Sûrîyeyeka pirreng, pêwîst e serê pêşîn zimanê kurdî fermî bê nasîn, wekî zimanê perwerdeyê li herêmên rojavayê Kurdistanê bê pejirandin û hemû dezgeh û sazîyên ziman û perwerdeyê bi awayekê layîq û demokratîk entegre bibin. Lewra nasîna zimanê kurdî, pîvana sereke ya welatînîya wekhev û demokrasîyê ye. Lê mixabin, ji van bûyerên dawî yên Koşka Dadê ya Hesekê em tê digihîjin ku hikûmeta demkî ya Şamê, dil heye ku sîyaseta nijadperestî û yekzimanîyê dîsa li Sûrîyeyê bi rê ve bibe û wekî hikûmeta berî xwe, zimanên din tune bibîne. Di vê çarçoveyê da, kiryarên ku tên kirin û daxuyanîyên fermî yên rayedarên hikûmeta Şamê, cihê şermezarîyê ne. Kurd ku neteweyeka resen a vê axê û vî welatî ne, mafê wan heye ku zimanê wan fermî be û di hemû dam û dezgehên hikûmetê da li herêmên kurdan, bê bikaranîn. Kurdî, nirxekê bingehîn ê Sûrîyeyê ye û beşeka sereke ya serwerîya vî welatî ye. Divê dewlet, kurdî jî di nav da, parastina hemû zimanên zindî yên Sûrîyeyê, erka xwe ya sereke bibîne.

Li şûna qedexekirin û tunedîtina kurdîyê, em li bendê bûn ku hikûmeta demkî ya Şamê, serê pêşîn sembol û şûnmayên dagirkerîyê li Efrîn û Serê Kanîyê ji holê rake û li wan deveran rê li ber zimanê kurdî veke ku ew dever herêmên kurdan in.

Di heman demê da, modela dersa bijare ku heftane du saet e, bi rastîya miletê me ra ku li ser axa xwe ya dîrokî dijî, li hev nake û neheqîyeka herî mezin e ku li ber avakirina Sûrîyeyeka yekreng û navendî, rê xweş dike.

Zimanê me, mafê me yê rewa ye û naskirina wî, mercekê jêneger ê biserketina vê pêvajoya nû ye. Loma em ji hemû hêzên navdewletî -bi taybetî aktorên ku di Sûrîyeyê da wekî garantor têne naskirin- daxwaz dikin ku di vî warî da bi roleka erênî rabin da ku mafê me yê zimanî, di destûra nû da bê misogerkirin. Ji serokkomarîya Sûrîyeyê jî daxwaz dikin ku bi biryarnameyeka taybet, zimanê kurdî wekî fermî nas bike heta ku destûra bingehîn tê danîn. Herweha ji gelê xwe jî hêvî dikin ku li vê destkeftîyê bi xwedî derkeve û ji bo avakirina siberojeka ron û biewle ji zarokên xwe ra, bi yek dengî bang bike.

Roja Zimanê Kurdî ku salane 15ê Gulanê tê pîrozkirin,em tevgera nûjen a kurdustanî ji niha ve li gelê xwe, li xebatkar û mamostayên zimanî û hemû kurdperwerên ku di ber da ked dane, pîroz dikin.

Gerek em bibin yek Di Rojhilata navînde

Silêman Said

guertinên pir bilez têne kirin, û hêzên mezin yê cîhanî tekez dikin ku wê nexşeyê biguherin.

Em weke gelê kurd, ji van guhertina li kune, û nêzîkbûna me çawaye? Gelo em sûdê ji van guhertina digrin?

Em bawerin em li rewşê dinerin, lê ta roja me ya îro, em bê çare mane, û em nizanin baş tevdigerin. Ji ber vê em di rewşke alozdene, û em baş nizanin berêxwe bidin kûderê, û bi taybetî di nakokiyên di nava partiyên kurdande, mala kurdan bê ser û ber kiriye. Ev rewş kû çareser nebe wê me ber bi tinebûnêve bibe. Ger ku dijminan em kirin çar parçe, mejî xwe kirî sedan parçe, di rêka partiyande. Ger ku dijminan bi çand û zimanê me lîstiye, em jî vê tekez dikin, jiber ku em nabin yek. Em kurd pêwîstiyame bi hevgirtinê heye, û pêwîste em li ser bercewendiyên welt bi yekbin, ger em bercewendiyên partîtiyê yê teng bernedin, wê rewş pir xerab,bibe. Di rewşa rojavade diyarbû ku hestên kurdan yeke. û jibervê kurd li her derê rabûn ser piyan, û piştgirî Dane miletê ku rû bi rû ma li himber hêzên terorîst. Em dikarin tekez bikin kurd weke gel bi hestêxwe yê netewî yeke, di herçar perçande, lê mixabin partî û kesayetên ku nûerê van partiyan ne yekin, û bercewendiyên xwe û partiya xwe didine pêş.

Ger em nebin yek, mîna ku cegerxwîn gotiye: emê herin yek bi yek

من قاموس التجديد

من قاموس التجديد

في كل عدد، نسلط الضوء على مصطلحات سياسية واجتماعية تعكس رؤية حركة التجديد الكُردستاني، لنساهم في توضيح المفاهيم التي تشكل أساس النضال الديمقراطي وحرية الشعوب.

❖ المواطنة الديمقراطية

هي مفهوم يقوم على اعتبار الإنسان مواطناً كامل الحقوق والواجبات بغض النظر عن قوميته أو دينه أو معتقده أو جنسه. فالمواطنة الديمقراطية لا تكتفي بمنح الحقوق القانونية، بل تؤكد على المشاركة الفاعلة في الحياة العامة وصناعة القرار. وتستند إلى مبدأ المساواة أمام القانون واحترام التنوع، بما يضمن بناء مجتمع متماسك يشعر فيه الجميع بالانتماء والمسؤولية المشتركة تجاه الوطن ومستقبله.

❖ التعددية السياسية

هي الإقرار بحق مختلف القوى والتيارات السياسية في التنظيم والتعبير والمشاركة ضمن إطار ديمقراطي سلمي. وتُعدّ التعددية السياسية ضمانة أساسية لمنع الاحتكار والاستبداد، إذ تفتح المجال أمام تداول الأفكار والبرامج والتنافس المشروع لخدمة المجتمع. كما تسهم في تمثيل مختلف الفئات والمكونات، وتعزز الرقابة الشعبية على المؤسسات العامة، بما يرسّخ ثقافة الشفافية والمساءلة.

❖ العقد الاجتماعي

هو التفاهم الذي يجمع أفراد المجتمع ومكوناته حول المبادئ الأساسية التي تنظّم العلاقات السياسية والاجتماعية بينهم. ويقوم العقد الاجتماعي على احترام الحقوق والحريات، وتحديد مسؤوليات الدولة تجاه المواطنين ومسؤوليات المواطنين تجاه مجتمعهم. كما يشكّل أساساً للاستقرار والتعايش، لأنه يعبّر عن إرادة جماعية تُبنى على التوافق والاعتراف المتبادل، لا على الإكراه أو الإقصاء، بما يضمن شراكة حقيقية في بناء المستقبل.